

هم المهتدون ولا يشتغل ذلك اليوم الا بذلك وخوف من عظيم
 الطاعات كالصوم واياه ثم اياه ان يشغله ببدع الرافضة
 وخوف من التدب واليباحة والحزن اذ ليس ذلك من اطلاق
 المؤمنين والا لكان يوم وفاته صلى الله عليه ولم اوي بذلك
 ولحري اوبدع الناصبية المتعصبين على اهل البيت او الجهل
 المقابلين للفاسد بالفاسد والبدعة بالبدعة والشر بالشر
 من اظهر رعاية الفرج والسرور واتخذه عبدا واهل الرتبة
 فيه كالحضاب والالتحال وليس جديد الثياب وتوسيع الثقبان
 وطبخ الاطعمة والحبوب الخارجة عن العادات واقتقادهم
 ان ذلك من السنة والمعاد والسنة ترك ذلك كله فانه
 لم يرد في ذلك شيء يعتمد عليه ولا اثر صحيح يرجع اليه وقد قيل
 بعض ائمة الحديث والفقه عن الكحل والغسل والحنا وطبخ الحبوب
 ولبس الحديد واهل السرور يوم عاشورا فقال لم يرد فيه حديث
 صحيح عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة ولا استنجه
 احد من ائمة المسلمين لان الاربعين لا من غيرهم ولم يرد في الكتب
 المختصة في ذلك خبر صحيح ولا ضعيف وما قيل ان من الكحل يومه
 لم يرد ذلك العام ومن اغتسل لم يرض كذلك ومن وسع عليما له
 فيه بئس سنة وسع الله عليه ساير سنته وامثال ذلك
 مثل فضل صلاة فيه وانه كان فيه توبه ادم واستنوا السنية
 على الجودي واجاب ابراهيم من النار واذا الذبح بالكبش ورد
 يوسف على يعقوب فكل ذلك موضوع الاحاديث التوسعة

عل

على العيال لكن في سنده من تكلم فيه فصار هو لا يجملهم يتخذونه
 موسما واوليك الرافضة يتخذونه ماثما ولاما محط تخالف
 للسنة كما تذكر ذلك جميعه بعض الحفاظ وقد صرح الحاكم
 بان الاكتحال يومه بدعة معرواية خبران من الكحل بالاندي يوم
 عاشورا لم ترمد عينه ابدا لكنه قال انه منكر ومن ثم اورد
 ابن الجوزي في الموضوعات من طريق الحاكم قال لبعض الحفاظ
 ومن غير تلك الطريق ونقل المجد اللغوي عن الحاكم ان ساير
 الاحاديث في فضله غير الصوم وفضل الصلاة فيه والاتفاق
 والحضاب والادهان والاكثحال وطبخ الحبوب وغير ذلك
 كله موضوع ومفتري وبذلك صرح ابن القيم ايضا فقال
 حديث الاكتحال والادهان والتطيب يوم عاشورا من وضع
 الكذابين والكلام فممن خص يوم عاشورا بالكحل وماثر من
 التوسعة فيه لها اصل هو كذلك فقد اخرج حافظ الاسلام
 الزين العراقي في اماله من طريق البيهقي ان النبي صلى الله عليه ولم
 قال من اوسع على عياله واهله يوم عاشورا اوسع الله عليه
 ساير سنته ثم قال عقبه هذا حديث في اسناده لين لكنه
 حسن على رأي ابن جبان وله طريق اخر صححه الحافظ ابو الفضل
 محمد بن ناصر وفيه زيادة منكرة وظاهر كلام البيهقي ان حديث
 التوسعة حسن على رأي غير ابن جبان ايضا فانه رواه من طريق
 عن ابيه عن الصحابة مرفوعا ثم قال وهذا اسناد وان
 كانت ضعيفة لكنها اذا ضم بعضها الى بعض احدثت فوق وانكار